الصراع الجيوبوليتيكيّ حول المياه العابرة للحدود: نهر الفرات نموذجًا

جوزف صبّوحة*

تاريخ الورود:	**١٢ كانون الثاني ٢٠٢٦**
تاريخ الموافقة على النشر:	**١٢ نيسان ٢٠٢٦**
تاريخ النشر:	**٣٠ حزيران ٢٠٢٦**

الملخص

تعالج الإشكاليّة الرئيسيّة لهذه الدراسة بُعدًا إستراتيجيًا مهمًّا في الجغرافيا السياسيّة للمشرق العربي من خلال الصراع حول مياه نهر الفرات، وتأثيره على الأمن الإقليميّ. تنبثق من هذه الإشكاليّة مجموعة من الفرضيّات، أبرزها أنّ نهر الفرات بموقعه الإستراتيجيّ يشكّل نقطة للصراعات السياسيّة بين كلّ من تركيا وسوريا والعراق وأداة ضغط جيوبوليتيكيّة تمارسها تركيا على كلّ من سوريا والعراق بحيث تمتلك تركيا موقعًا جغرافيًّا يمكّنها من التحكّم بمصدر نهر الفرات، مع إمكانيّة تفاقم التوتّرات الإقليميّة في ظلّ غياب اتفاقيّة ملزمة وواضحة لتقاسم مياه الفرات بين الدول المشاطئة له. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضّوء على الصراع الجيوبوليتيكي حول مياه نهر الفرات وتأثيره على الأمن الإقليميّ، والآفاق المستقبليّة لهذا الصراع في ظلّ التغيّر المناخي والزيادة السكّانيّة. ومن أجل هذا الهدف، استعان الباحث في دراسته بالمناهج الأربعة: الوصفي التحليلي، المقارن، التاريخي والاستشرافي، حيث

* طالب دكتوراه، قسم الجغرافيا، الجامعة اللبنانية joseph.sabouha89@gmail.com

عرض الخصائص الجغرافيّة لنهر الفرات وحلّلها، والخلفية التاريخيّة للصراع. كما بحث الأبعاد السياسيّة، الاقتصاديّة والقانونيّة للصراع في حوض نهر الفرات، وأظهر البعد الجيوبوليتيكي لهذا الصراع بين تركيا وسوريا والعراق. كذلك تطرّق إلى الاتفاقيّات، والمشاريع، والتحوّلات الإقليميّة التي أثّرت على طبيعة الصراع إضافة إلى رصد الأحداث المفصليّة وتأثيرها على توزيع المياه. كما وضّح الباحث انعكاسات هذا الصراع المائيّ على الاستقرار الإقليميّ من جهة والأمن الغذائي في سوريا والعراق من جهة أخرى، وعرض أدوار الأطراف الدوليّة والإقليميّة وأثرها على هذا الصراع. كما قدّمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبليّة للصراع تبدأ بالتعاون والتنمية المشتركة، والتصعيد والصراع المائيّ وصولًا إلى التقادم والتدهور البيئي بالإضافة إلى إظهار العوامل التي تعزّز إمكانيّة التوصّل إلى اتفاقات مشتركة في ظلّ وجود تحدّيات متعدّدة منها: الخلافات السياسيّة الداخليّة في الدول المعنيّة والاختلاف في مستويات التنمية والقدرات الفنّيّة والتوتّرات الأمنيّة التي قد تؤثّر سلبًا على عملية التفاوض. من خلال هذا العرض والتحليل، تبيّن أنّ الصراع حول مياه نهر الفرات قضيّة مركّبة تتداخل فيها الجغرافيا الطبيعيّة والسياسيّة، فالمشكلة ليست نقصًا في المياه فحسب، بل هي مسألة توزيع جغرافيّ غير عادل وسياسات معقّدة. وفي ظلّ التنافس الشديد على الموارد الطبيعية، وتزايد الضغوط الديموغرافيّة والمناخيّة تحوّل ملف المياه إلى قضيّة أمن قومي بالنسبة إلى كلّ من: تركيا، وسوريا، والعراق، وهو ما فتح الباب أمام توتّرات دبلوماسيّة، وخطر تصاعد النزاع المفتوح الذي أصبح يمثّل أحد العوامل الرئيسيّة المهدّدة للاستقرار الإقليميّ في منطقة المشرق العربيّ. وخلصت الدراسة إلى أنّه من الممكن إيجاد حلًّا لهذا الصراع عبر إقامة اتفاقيّات مشتركة بين الدول المتشاطئة الذي يعتمد على آليّات تفاوضيّة مستدامة تضمن تقاسمًا عادلًا للمياه، وتنفيذ مشاريع تنمويّة مشتركة.

الكلمات المفاتيح: نهر الفرات، الصراع الجيوبوليتيكيّ، الأمن المائيّ، الاستقرار الإقليميّ، السيناريوهات المستقبليّة

مقدّمة

تُشكّل المياه العذبة أحد أبرز عناصر الصراع في العالم، لا سيّما في المناطق التي تتّسم بشُحّ الموارد الطبيعيّة والنموّ المرتفع للسكان، كما هو الحال في المشرق العربي. ويُعدّ نهر الفرات نموذجًا حيًّا لهذا التوتّر المستمرّ بين دول المنبع ودول المصب، ما يطرح تساؤلات سياسيّة وجغرافيّة وإستراتيجيّة تستدعي دراسة معمّقة ضمن منظور جيوبوليتيكي بيئي حديث.

تعدّ منطقة حوض نهر الفرات من أبرز النماذج التي تُجسّد الجيوبوليتيك المائيّ في الشرق الأوسط. ينبع النهر من تركيا، ويمرّ في سوريا والعراق، ممّا يجعله نهرًا دوليًّا تتقاطع فيه المصالح الإستراتيجيّة للدول الثلاث. وتبرز أهميّة الجيوبوليتيك المائيّ هنا في سعي كلّ دولة لتوظيف موقعها الجغرافي للتحكّم في تدفّق المياه، وتأمين احتياجاتها، أو ممارسة النفوذ على الأطراف الأخرى. تعتمد تركيا بصفتها دولة المنبع على مشروع "غاب " (GAP) للتحكّم بالمياه، الأمر الذي أثار ردود فعل كلّ من سوريا والعراق على اعتبار أنّ تقليص حصّتهما المائيّة يهدّد أمنهما المائيّ والقومي.

١.أهداف الدراسة وإشكاليّتها

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الصراع الجيوبولتيكي حول نهر الفرات، وإبراز دور الجيوبوليتيك المائيّ في تشكيل علاقات القوّة الإقليميّة، وتوضيح انعكاسات مشاريع المياه التركية على الأمن المائيّ في سوريا والعراق. وتعالج الإشكالية بُعدًا إستراتيجيًا مهمًّا في الجغرافيا السياسيّة للمشرق العربي من خلال الصراع حول مياه نهر الفرات، وتأثيره على الأمن الإقليميّ، وبناءً عليه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات، والتي هي على الشكل الآتي:

- ما هي الخصائص الجغرافيّة والتاريخيّة لنهر الفرات ودوره في تحديد العلاقات بين الدول المشاطئة (تركيا، العراق، سوريا)؟
- كيف وظّفت كلّ من تركيا، سوريا والعراق ورقة المياه كورقة ضغط في سياساتها الاقتصاديّة والأمنيّة؟
- ما هو تأثير المشاريع الكبرى مثل: " مشروع GAP" التركي على الأمن المائيّ لدول المصبّ؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لتقاسم مياه الفرات في ظل التغير المناخي والزيادة السكانيّة؟

٢ .الفرضيّات

تعدّ الفرضيّات أجوبة مؤقّتة على أسئلة الإشكالية المطروحة، ومن خلال ذلك نجد الفرضيات الآتية:

- يتمتّع نهر الفرات بخصائص جغرافيّة مميّزة، وقد شكّل موقعه الإستراتيجيّ نقطة للصراعات والخلافات السياسيّة بين كلّ من تركيا وسوريا والعراق.
- يشكّل نهر الفرات أداة ضغط جيوبوليتيكيّة تمارسها تركيا على كلّ من سوريا والعراق في سياق إقليميّ متوتّر بحيث تمتلك تركيا موقعًا جغرافيًّا يمكّنها من التحكّم بمصدر نهر الفرات، ما يجعلها الطرف الأقوى مائيّا في المعادلة، كما أنّ أنقرة استخدمت المياه كورقة تفاوض في قضايا تتعلّق بالأمن الحدوديّ، خاصّة في ما يتّصل بوجود حزب العمال الكردستاني قرب الحدود السوريّة والعراقيّة.
- غياب اتفاقيّة ملزمة وواضحة لتقاسم مياه الفرات بين كلّ من تركيا، سوريا والعراق باستثناء الاتفاقيّات الجزئيّة مثل: اتفاقيّة ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا (التي تعهّدت تركيا بموجبها بتوفير ٥٠٠م^{٣} /ث لسوريا)، وهي اتفاقيّة غير دائمة، ولا تشمل العراق ممّا ساهم في تفاقم التوتّرات الإقليميّة.
- يؤدّي النموّ السكّاني السريع إلى ارتفاع الطلب على المياه لأغراض الشفة، الزراعة والصناعة وزيادة الطلب على المياه ساهمت في زيادة حدّة الصراع في السنوات الأخيرة.

٣.المنهج المعتمد

٣ .١. المنهج الوصفي التحليلي

يُعنى بتحليل تأثير العوامل الجغرافيّة (مثل: الموقع، الموارد، الحدود، التضاريس) على سلوك الدول وسياساتها الخارجيّة، مع التركيز على الصراعات أو التحالفات التي تنشأ نتيجة لهذه العوامل. ويستفاد منه في تحليل موقع نهر الفرات كنهر عابر للحدود جعله مصدرًا للتنافس الجيوبوليتيكي، وفي دراسة تأثير المشاريع المائيّة التركيّة على التوازن الإقليميّ، كما يمكن الاستفادة منه في فهم كيفيّة استخدام المياه كوسيلة للنفوذ الجغرافي في العلاقات الثلاثية (تركيا–سوريا–العراق).

٣ .٢. المنهج المقارن

يقوم على مقارنة ظواهر أو حالات متعدّدة بهدف الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف، ممّا يسمح بتفسير التباينات أو التغيّرات في الظاهرة المدروسة، يستفاد منه في مقارنة إدارة نهر الفرات في ثلاث دول مشاطئة: (تركيا، سوريا، العراق) من حيث البنى التحتيّة، واستخدام المياه.

٣ .٣. المنهج التاريخي

يعتمد هذا المنهج على دراسة تطوّر الظواهر الجغرافيّة والسياسيّة عبر الزمن، بهدف فهم جذور المشكلات. يستفاد منه من خلال تتبّع تطوّر الصراع حول نهر الفرات منذ سبعينيّات القرن العشرين حتّى اليوم، تحليل الاتفاقيّات، المشاريع، والتحوّلات الإقليميّة التي أثّرت على طبيعة الصراع، رصد الأحداث المفصليّة (مثل: توقيع اتفاقيّات، بناء سدود، اندلاع حروب) وتأثيرها على توزيع المياه.

٣ .٤. المنهج الاستشرافي

يستخدم هذا المنهج لوضع السيناريوات المستقبليّة للصراع أو التعاون في حال استمرار تركيا في سياساتها المائيّة الحاليّة أو حدوث تحوّل إقليميّ.

٤.مصطلحات الدراسة

- الجيوبوليتيك المائيّ: يشير مفهوم الجيوبوليتيك المائيّ إلى التفاعل بين الموارد المائيّة وخاصّة العابرة للحدود، والمصالح السياسيّة والإستراتيجيّة للدول، حيث تُعدّ المياه عنصرًا مهمًّا في حسابات القوّة والنفوذ الإقليميّ والدوليّ. وينطوي هذا المفهوم على دراسة كيفيّة توظيف الموارد المائيّة كأداة للهيمنة أو التفاوض أو حتى الصراع بين الدول، لا سيّما في المناطق التي تعاني من شحّ المياه أو تتشارك في أحواض نهريّة عابرة (دراوشة، ٢٠١٧، ص٦٧).
- الأمن المائيّ: هو السبل الهادفة للمحافظة على الموارد المائيّة وضمان جودة نوعيّتها واستعمالها بالشكل الأفضل والسعي للبحث عن مصادر مائيّة جديدة ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن ما بين الموارد المائيّة المتاحة والطلب عليها لغايات الاستهلاك البشريّ والإنتاج الزراعيّ والنموّ الصناعيّ والتوازن البيئيّ (حربي، ١٩٩٧، ص ٣٣).
- القوّة الجغرافيّة: تُمثل القوّة الجغرافيّة قدرة الدولة على الاستفادة من موقعها الجغرافيّ ومواردها الطبيعيّة من أجل تعزيز نفوذها السياسيّ والاقتصاديّ على المستويين الإقليميّ أو الدوليّ (Cohen, 1991, p.378).
- الهيمنة الهيدرولوجيّة: يُعرف مفهوم الهيمنة الهيدرولوجيّة بأنّه قدرة الدول التي تملك مصادر النهر (دول المنبع) على استخدام المياه العابرة للحدود كوسيلة لفرض إرادتها السياسيّة والاقتصاديّة على دول المصبّ (Zeitoun & Warner, 2006, P439).

٥.الخصائص الجغرافيّة لنهر الفرات

٥ .١.الامتداد الجغرافي

يُعدّ نهر الفرات أحد أطول الأنهار وأهمّها في منطقة المشرق العربي، ويُشكّل مع نهر دجلة النظام النهري الرئيسيّ في بلاد الرافدين. ينبع الفرات من جبال طوروس في تركيا، ويمتدّ عبر الأراضي السوريّة والعراقيّة

حتّى يصبّ في شطّ العرب الذي يلتقي بالخليج العربي، ما يجعله نهرًا عابرًا للحدود يخضع لاعتبارات سياسيّة وجغرافيّة معقّدة (خليل، ٢٠١٨، ص ٣٤).

يمتدّ حوض نهر الفرات (خريطة رقم ١) على مساحة تُقدّر بنحو 444,000 كلم²، موزّعة على ثلاث دول رئيسيّة تبدأ بتركيا التي تُشكّل منطقة المنبع، ويجري النهر فيها لمسافة تقارب ١١٧٦ كلم، حيث يتكوّن من التقاء نهرين رئيسيّين هما: "فرات صو" و"مراد صو"، وفي سوريا حيث يعبر النهر الأراضي السوريّة بطول يصل إلى ٦١٠ كلم، وتُعدّ محافظة دير الزور المحطّة الأهمّ له فيها، وأخيرًا، العراق الذي يشكّل النهر شريانًا مائيًا أساسيًّا في المناطق الغربيّة والجنوبيّة الغربيّة من العراق، ويمتدّ على طول ١١٦٠ كلم تقريبًا داخل الأراضي العراقيّة حتّى يلتقي بدجلة في القرنة ليكوّنا معًا شطّ العرب (Salman, 2004, p12).

٥ .٢. الخصائص الهيدرولوجيّة

يُعدّ نهر الفرات نهرًا موسمي الجريان، ويعتمد بدرجة كبيرة على ذوبان الثلوج والأمطار الشتويّة في جبال الأناضول في تركيا. يتراوح معدل التصريف السنوي للنهر بين ٢٨ إلى ٣٠ مليار متر مكعب، معظمها ينشأ في تركيا (أكثر من ٨٨٪)، بينما لا تسهم سوريا والعراق إلا بنسبة ضئيلة ومحدودة في التغذية الطبيعيّة للنهر(FAO, 2009, P66). تُعدّ هذه الخصوصية من أبرز أسباب التوتّر بين دول الحوض، إذ تمنح تركيا موقعًا تفاوضيًا قويًّا باعتبارها "دولة المنبع"، بينما تعتمد كلّ من سوريا والعراق على تدفّق النهر الطبيعي لتحقيق أمنهما المائيّ.

٥ .٣.الأهميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة

تعتمد مجتمعات واسعة في الريف السوري والعراقي على مياه الفرات للزراعة والريّ، ما يربط الأمن المائيّ بالأمن الغذائي. كما أنّ المشاريع الزراعيّة الكبرى في سوريا والعراق (مثل مشروع سد الفرات وسد حديثة) بُنيت على أساس استقرار تدفق المياه.

خريطة رقم ١: خريطة تظهر حوض نهر الفرات

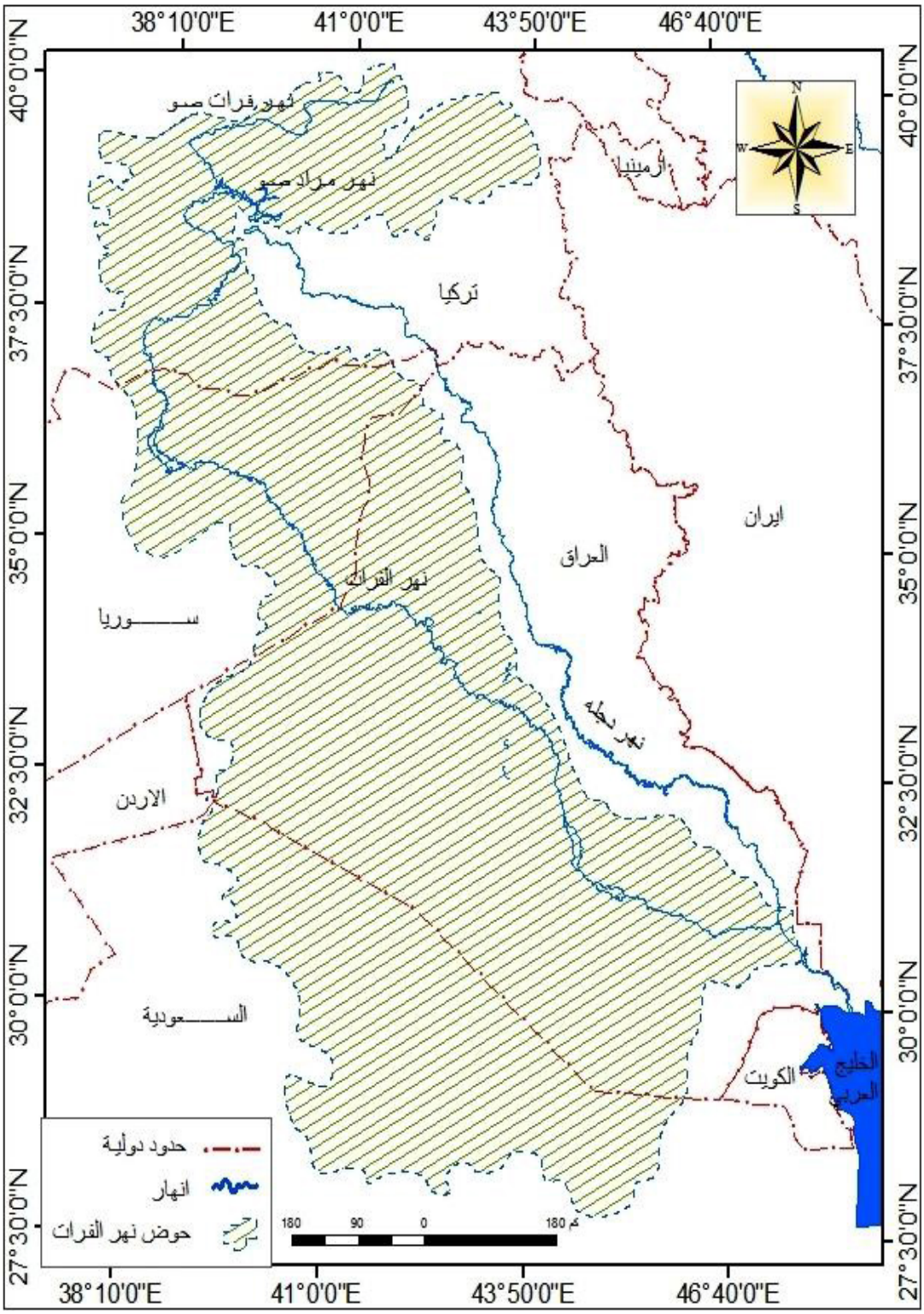

المصدر: موقع وزارة الموارد المائيّة العراقيّة، (٢٠٢٥)–https:mowr.gov.iq (مع تعديل من الطالب).

٥ .٤. التضاريس والمناخ

يعبّر نهر الفرات عن تضاريس متباينة انطلاقًا من تركيا حيث يسير في وديان ضيقة وعميقة ضمن المناطق الجبليّة، ثمّ يقطع في سوريا ضمن أراضٍ شبه قاحلة وسهول واسعة، ويُستخدم في الريّ، خاصّة عبر سدّ الفرات الكبير في منطقة الطبقة، كما يقطع في العراق، ويتّجه نحو السهول الرسوبيّة فيمثّل مصدرًا أساسيًّا للزراعة التقليدية وتغذية الأهوار. أمّا المناخ، فمعظم مناطق الحوض تتأثّر بمناخ شبه جافّ أو جاف، ما يُضفي على النهر أهميّة حيويّة في دعم الأمن الغذائي والاستقرار السكّاني (الحاج، ٢٠١٤، ص118).

٦. الخلفيّة التاريخيّة للصراع حول مياه نهر الفرات

تشكّل الخلفيّة التاريخيّة عنصرًا أساسيًّا لفهم تطوّر الصراع حول مياه نهر الفرات، إذ إنّ هذا النزاع لم ينشأ فجأة، بل هو نتيجة تراكمات سياسيّة وجغرافيّة وبيئية تمتدّ لعقود. فمنذ انهيار الدولة العثمانيّة وتقسيم تركيا "الرجل المريض"، بدأ الصراع على الموارد المائيّة يتّخذ طابعًا تدريجيًّا حتّى تحوّل في العقود الأخيرة إلى نزاع جيوبوليتيكيّ واسع.

٦ .١. نهر الفرات في السياق التاريخيّ (من السيطرة العثمانيّة إلى نشأة الدول الحديثة)

خلال الحكم العثمانيّ، كان نهر الفرات يُعدّ موردًا داخليًّا لا يثير النزاعات بين ولايات الدولة، ومع سقوط السلطنة بعد الحرب العالمية الأولى، وتقسيم أراضيها بموجب اتفاقيّة سايكس – بيكوعام ١٩١٦، أصبحت الدول الثلاث (تركيا، سوريا، العراق) كيانات سياسيّة مستقلّة تتعامل مع النهر باعتباره موردًا حدوديًّا، ما فتح الباب أمام نشوء توتّرات حول ملكيّته وتوزيعه (Cohen, 1991, p381).

٦ .٢. الاتفاقيّات الثنائيّة وشبه الإقليميّة (١٩٤٦–١٩٨٠)

أقيمت اتفاقيّة عام ١٩٤٦ بين تركيا وسوريا حيث نصّت على تقاسم مياه الفرات، لكنّها لم تضع آليّة تنفيذ ملزمة، ممّا جعلها هشّة التطبيق (خليل، ٢٠١٨، ص36). بدأ العراق وسوريا في ستينيّات القرن الماضي ببناء مشاريع مائيّة (سد الرمادي وسد الفرات)، فيما أطلقت تركيا مشروع "كبان"، ما زاد حدة التنافس على كمية المياه العابرة للحدود. وقعت أول أزمة حادة بين سوريا والعراق عام ١٩٧٥ بسبب انخفاض منسوب المياه نتيجة تشغيل سد الطبقة السوري، ما كاد أن يتسبب بمواجهة مسلحة لولا تدخل السعودية والاتحاد السوفيتي حينها (سليمان، ٢٠١١، ص ٧٧).

٦ .٣. اتفاقيات تقاسم المياه ومشروع "غاب" التركي (١٩٨٠–٢٠٠٠)

يعدّ الاتفاق السوري التركي الموقع عام ١٩٨٧ من أبرز الاتفاقات بين الدولتين، فقد تعهّدت تركيا بأن توفّر معدّلًا سنويًّا يزيد عن ٥٠٠ م٣ / ثانية، وتلاه اتفاقيّة بين العراق وسوريا وتركيا عام ١٩٨٩ بتقاسم مياه نهر الفرات بحيث تكون حصّة العراق ٩.١٠٦ مليار م٣ في السنة وحصّة تركيا ١٥.٧٠٠ مليار م٣ في السنة وحصّة سوريا ٦.٦٢٧ مليار م٣ (UN–ESCWA, 2013, p16).

تعكس هذه الاتفاقيات عدم تكافؤ العلاقات المائيّة بين الدول المتشاطئة لنهر الفرات حيث تتمتع تركيا بأفضلية التحكم بمصادر المياه نظرًا إلى موقعها الجغرافيّ، بينما تعتمد كلّ من سوريا والعراق على التدفّقات المائيّة القادمة من الأراضي التركيّة، وهو الأمر الذي يدلّ على أنّ هذه الاتفاقيّات على الرغم من أهميتها في تخفيف حدّة الصراع تبقى مؤقّتة وغير ملزمة لتنظيم حوض نهر الفرات وإدارته.

أطلقت تركيا في بداية الثمانينات مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، والذي تضمّن بناء ٢٢ سدًا (١٤ سدًا على نهر الفرات (خريطة رقم ٢) و٨ سدود على نهر دجلة) و١٩ محطّة لتوليد الطاقة الكهربائيّة، حيث كان أبرز

هذه السدود هو سدّ أتاتورك الذي مثّل تحوّلًا نوعيًّا في موازين القوى المائيّة، إذ باتت تركيا قادرة على التحكّم بنسبة كبيرة من تدفّق المياه نحو سوريا والعراق. وقد أثار هذا المشروع اعتراضات شديدة من بغداد ودمشق، حيث اعتبرتا أنّ أنقرة تمارس "احتكارًا هيدروليكيًّا "مخالفًا لقواعد القانون الدولي حول الأنهار المشترك (Schmandt & Burroughs, 2001, P448).

خريطة رقم 2: خريطة توزع السدود ومشاريع الري على نهر الفرات في تركيا

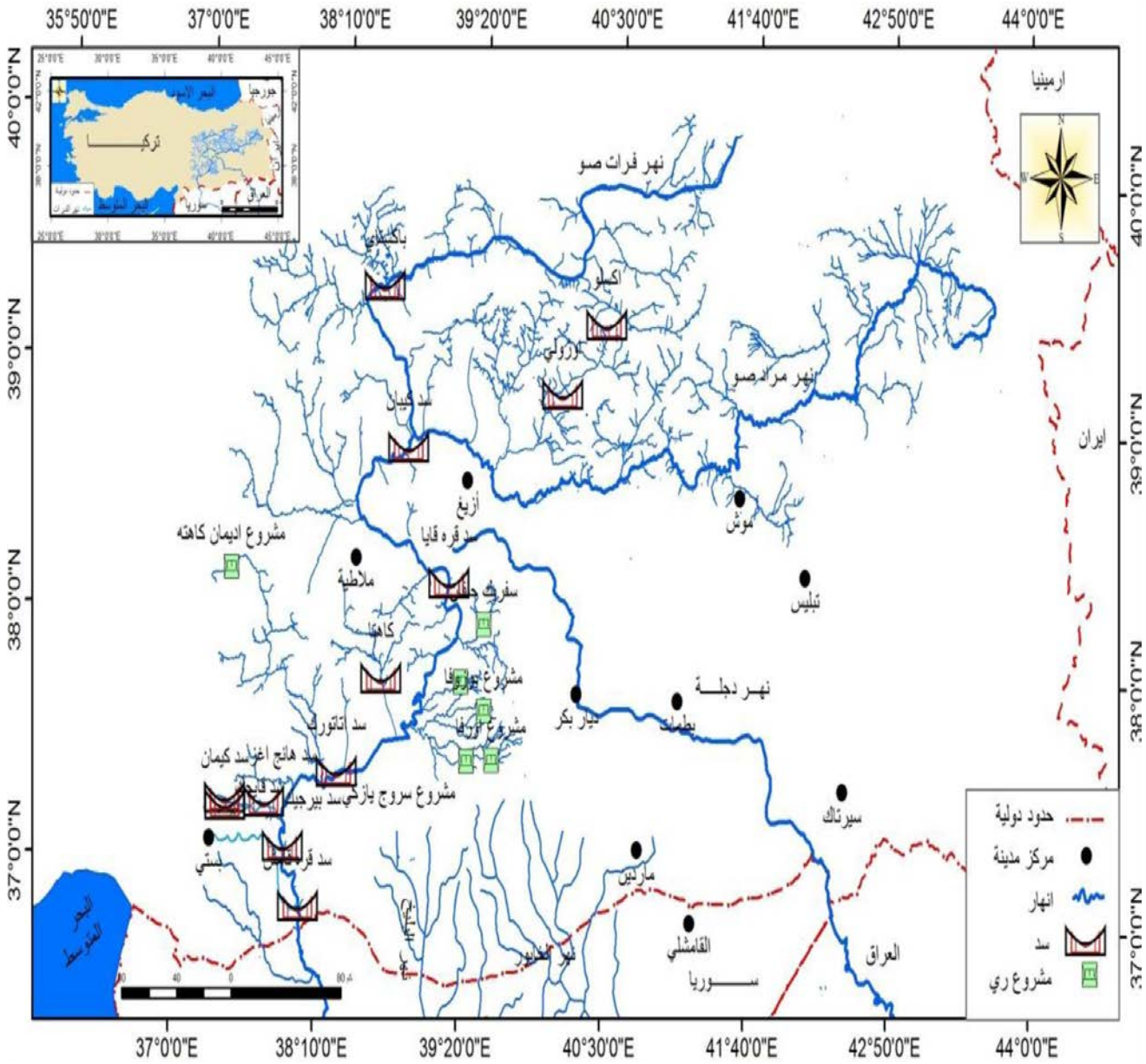

المصدر : United Nations Escwa, (2013), P54. (مع تعديل من الطالب).

٦ .٤. التحوّلات المعاصرة بين التغيّر المناخي والسياسة الإقليميّة (٢٠٠٠–٢٠٢٠)

برزت مع بداية الألفيّة الجديدة عدّة تطوّرات في سياق النزاع، وكان من أبرزها تراجع معدلات الهطول المطري بسبب التغيّر المناخي، ما زاد من حدة الضغط على مياه الفرات (UNDP, 2010, P11). كذلك تفكّك الدولة العراقيّة بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، واندلاع الحرب في سوريا بعد العام ٢٠١١، ما أدّى إلى تراجع قدرة الدولتين على المطالبة بحقوقهما المائيّة، بالإضافة إلى بروز تنظيم "داعش" وسيطرته على منشآت مائيّة إستراتيجيّة في سوريا والعراق، ممّا حوّل المياه إلى أداة ابتزاز أمنيّ وعسكريّ.

٦.٥. الموقف القانوني من توزيع المياه

تمثّل اتفاقيّة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائيّة الدوليّة لأغراض غير ملاحيّة، المرجع والإطار القانوني الدوليّ لتنظيم العلاقة بين الدول التي تتشارك موارد مائيّة عابرة للحدود حيث تشكّل توثيق رسمي للقانون الدوليّ للمياه الذي يحدّد حقوق الدول المتشاطئة وواجباتها، بما يراعي الاستخدام العادل والمستدام لهذه الموارد.

يسهم القانون الدولي للمياه في الحد من الصراعات بين الدول التي تتشارك موارد مائيّة عبر تأمين الإطار القانوني للتفاوض بما يشجّع الإدارة المستدامة للأحواض المائيّة. مقابل ذلك، يواجه تطبيق هذا القانون عقبات متعدّدة من أبرزها: عدم توقيع بعض الدول على اتفاقيّة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ ومن بين هذه الدول تركيا التي لم توقّع على الاتفاقيّة، معتبرة أنّ نهري دجلة والفرات هما "موردان عابران للحدود"، وليسا "أنهارًا دوليّة"، ممّا يعقّد أيّ جهد قانوني لتسوية النزاع (Zawahri & Mitchell, 2011, P 911). كما تبرز أيضًا عقبات تتمثّل بتباين المصالح السياسيّة والاقتصاديّة بين الدول المتشاطئة وغياب آليات إلزاميّة لتنفيذ القواعد القانونية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الصراعات بين الدول المتشاطئة.

٧. الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة للصراع في حوض نهر الفرات

لم يعد الصراع حول مياه نهر الفرات مجرّد خلاف حول توزيع مورد طبيعي، بل تحوّل إلى ساحة لتجاذبات سياسيّة وإستراتيجيّات إقليميّة معقّدة. فالمياه في هذا السياق لا تُستخدم فقط كوسيلة للتنمية الزراعيّة، بل باتت أداة ضغط ونفوذ سياسيّ تُوظّف في رسم موازين القوى الإقليميّة، كما باتت جزءًا من سياسات الأمن القومي للدول المعنيّة (Zeitoun & Warner, 2006, P441).

١.٧. البعد السياسيّ: المياه كورقة تفاوض وضغط

١.١. ٧ تركيا ومبدأ السيادة الإقليميّة

كما ذكرنا سابقًا تتبنى تركيا منذ عقود موقفًا قانونيًّا وسياسيًّا يعدّ نهري دجلة والفرات "موارد مائيّة عابرة للحدود" وليس "أنهارًا دوليّة"، وبالتالي تحتفظ لنفسها بحقّ السيادة على إدارة المياه ضمن أراضيها، وفقًا لمبدأ الاستخدام المنصف. استخدمت تركيا مشروع "غاب" كورقة تفاوضيّة في علاقاتها مع كلّ من سوريا والعراق، خصوصًا خلال فترات التوتّر السياسيّ (Kibaroglu, 2002, p.95).

٢.١. ٧ مطالب سوريا والعراق بتقاسم الحصص

تطالب كلّ من سوريا والعراق بحصّة مائيّة عادلة وثابتة من نهر الفرات، وتتّهمان تركيا بالتحكّم بالتدفق المائيّ بشكل أحاديّ الجانب. كذلك فقد سعت الدولتان إلى بناء تحالفات مائيّة (مثل: الاتفاقيّة السوريّة–العراقيّة عام ١٩٩٠) لمواجهة الضغط التركي، إلّا أن غياب إستراتيجيّة إقليميّة موحّدة أضعف من قدرتهما التفاوضيّة (سليمان، ٢٠١١، ص٧٨).

٧.٢.البعد الاقتصاديّ: التنمية الزراعيّة والطاقة

٧ .١.٢.الزراعة والأمن الغذائيّ

تعتمد مناطق واسعة في العراق وسوريا على نهر الفرات في مشاريع الرّي والزراعة، لا سيّما في دير الزور والرقّة في سوريا، والأنبار والمثنى في العراق. وقد أدّت سياسات خفض التدفّق من المنبع إلى تقلّص الرقعة المزروعة، وتدهور الأمن الغذائي، ما فاقم من الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة (FAO, 2009, p.67) .

٧ .٢.٢.الطاقة الكهرومائيّة

شكّلت مشاريع السدود على نهر الفرات مصدرًا مهمًّا لإنتاج الطاقة الكهرومائيّة، خصوصًا في تركيا (سد أتاتورك) وفي سوريا (سدّ الطبقة). يُعدّ التحكّم بالطاقة أحد الدوافع الاقتصاديّة الأساسيّة التي تُغذّي سياسات السيطرة على المياه، حيث تسعى كلّ دولة لتعظيم الاستفادة من النهر بهدف تحقيق الاكتفاء من الطاقة (Schmandt & Burroughs, 2001, p.449).

٧ .٣.المياه كأداة هيمنة

تُظهر الدراسات الحديثة في الجيوبوليتيك المائيّ أنّ الدول التي تملك مصادر النهر (دول المنبع) غالبًا ما تستخدم المياه كوسيلة لفرض إرادتها السياسيّة والاقتصاديّة على دول المصبّ، فيما يُعرف بمفهوم "الهيمنة الهيدرولوجيّة (Zeitoun & Warner, 2006, p.439). تُعدّ تركيا حالة نموذجيّة في هذا الإطار، إذ تستخدم مشاريعها الكبرى كأداة للهيمنة ولتأمين مصالحها وسيطرتها الإقليميّة في وجه النفوذ الإيراني والسوري والعراقي.

٧ .٤. السدود الكبرى في المشرق العربي (الأتاتورك، الطبقة، حديثة)

تُعدّ السدود الكبرى في المشرق العربي من أبرز مشاريع البنية التحتيّة التي أثّرت على توزيع الموارد المائيّة، وتوازنات العلاقات الإقليميّة، والتنمية الاقتصاديّة. وبناءً لما ذكر سنقوم بمقارنة بين هذه السدود من عدة جوانب، وقد برزت ثلاثة مشاريع رئيسيّة: سدّ أتاتورك في تركيا، سدّ الطبقة (الفرات) في سوريا، وسدّ حديثة في العراق.

٧ .١.٤. سدّ أتاتورك – تركيا

يقع سدّ أتاتورك على نهر الفرات جنوب شرق تركيا، وقد أُنجز عام ١٩٩٢ ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، وهو أحد أكبر المشاريع المائيّة والتنمويّة في العالم. يبلغ ارتفاع السدّ حوالي ١٦٩ مترًا، وطوله ١.٨ كلم، وتقدَّر سعته التخزينيّة بحوالي ٤٨ مليار متر مكعب (الرفاعي، ٢٠١٠، ص ٤٤).

يعدّ سدّ أتاتورك من أكبر السدود الركاميّة في العالم، حيث تمّ بنائه من الصخور والردم كما أنّه متعدّد الأغراض إذ يشمل الطاقة، الريّ والتنمية الشاملة (البياتي، ٢٠١٩، ص ١٠٤). يُستخدم السدّ لتوليد الطاقة الكهرومائيّة وريّ ملايين الهكتارات من الأراضي، لكنّه أثار خلافات سياسيّة حادّة مع كلّ من سوريا والعراق بسبب تقليصه لحصّة المياه المتدفّقة إليهما. فقد اعتبرته تقارير دوليّة أداة ضغط جيوسياسيّ في يد تركيا في إطار التحكم بالمورد المائيّ العابر للحدود (يونس، ٢٠١٣، ص ١٢٧).

يرتبط إقامة مشروع سدّ أتاتورك بأبعاد سياسيّة وأمنيّة مؤثّرة على الأمن القومي العربي، حيث أدّى تنفيذ المشروع إلى تهجير الآلاف من السكّان في منطقة الحدود العراقيّة، السوريّة والتركيّة، وهو الأمر الذي أسهم في زعزعة الأوضاع الأمنيّة في المنطقة. كما لتركيا أبعاد اقتصاديّة من خلال إقامة السدّ واكتمال قنوات الريّ المرتبطة بالمشروع، حيث إنّ المساحة التي يمكن إرواؤها من نهر الفرات تصل إلى ٢.٥ ملون هكتار، فتركيا تتصرّف بحرية، وكأنّها الوحيدة التي تمتلك خطط التنمية المائيّة والزراعيّة ممّا أدّى إلى تعقيد الوضع بين الدول الثلاث المتشاطئة للنهر من ناحية إدارة، توزيع وتخطيط التنمية.

يتطلّب السدّ كميّة من المياه تقدّر بحوالي ١٠ مليار م^3، وقد أدّى استخراجها إلى تقليل كميّة مياه نهر الفرات الداخلة إلى العراق من ٣٠ مليار م^3 إلى ١١ مليار م^3 في السنة، ممّا أدّى إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعيّة في العراق، وهو الأمر الذي يعرّضه لمشاكل متعدّدة، والتي لا يمكن تجاوزها إلى عبر إقامة اتفاقيّات وتفاهمات حول الموضوع لاحترام الحقوق المكتسبة على نهر الفرات بين الدول المتشاطئة (الدجيلي، ٢٠١١، ص ١٠).

٧ .٢.٤. سدّ الطبقة (الفرات) – سوريا

أُقيم سدّ الطبقة، أو سدّ الفرات بدعم سوفياتي بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣، على نهر الفرات قرب مدينة الطبقة بمحافظة الرقّة. يبلغ طوله حوالي ٤.٥ كلم وارتفاعه ٦٠ مترًا، وتكوّنت خلفه بحيرة الأسد بسعة تخزينية تقدّر بـ١٤.١ مليار متر مكعّب (الزعبي، ٢٠٠٤، ص ٥٣). شملت أهداف السدّ توليد الكهرباء (بقدرة إنتاجية تصل إلى ٨٨٠ ميغاواط)، وتوسيع المساحات المروية، وتنظيم جريان المياه، غير أن قدرته الفعلية تعرّضت للاهتزاز بسبب الانخفاض المتكرر في منسوب نهر الفرات نتيجة السدود التركية في المنبع (الطفيلي، ٢٠١٦، ص ٩٩).

يضمّ مشروع السدّ مشاريع أخرى منها ما تمّ إنجازه مثل: مشروع (قناة البليخ الرئيسية) التي تمّ إنجازه في العام ١٩٨٥، كما أشارت العديد من التقارير أنّ مشروع السدّ، وحتّى العام ١٩٨٩ لم يروِ سوى ٢٠ ألف هكتار فضلًا عن ٨٠ ألف هكتار، غمرت بمياه بحيرة السدّ، وكان هدف السدّ إرواء مساحات واسعة تقدر بحوالي ٦٨٠ ألف هكتار، واستصلاح أراضي تصل مساحتها إلى ٦٤٠ ألف هكتار (سلامة، ٢٠٠١، ص ١٠٤).

٧ .٣.٤. سدّ حديثة – العراق

يقع سدّ حديثة على نهر الفرات في محافظة الأنبار، شيّد عام ١٩٨٧، ويُعدّ ثاني أكبر سدّ في العراق بعد سدّ الموصل، ويبلغ ارتفاعه ٥٧ مترًا، وطوله ٩ كلم، وتصل سعته التخزينيّة إلى أكثر من ٨ مليارات متر مكعب (الجعفري، ٢٠١٥، ص ٤٦)، فضلًا عن مجموعة من المواصفات الفنّيّة (جدول رقم ١).

جدول رقم١: المواصفات الفنّيّة لسدّ حديثة – العراق

المواصفات الفنّيّة		المواصفات الفنّيّة	
نوعه	ركامي	مساحة خزّان السدّ	٥٠٣ كم^{٢}
المنسوب التشغيلي	١٤٧ م	أقص تصريف	١٢٨٠٠٠م^{٣}/ ثانية
الطاقة الخزنية	٨.٢ مليار م^{٣}	الخزن الحي	٦.٧ مليار م^{٣}
الخزن الميت	١.٥ مليار م^{٣}	مساحة بحيرته	٥٠٠ كم^{٢}
سعة المحطة الكهربائية	٦٦٠ ميغاواط/ ساعة	يفقد الخزان سنويًا	١.١ مليار م^{٣} بواسطة التبخر

المصدر: مجلة البحوث الجغرافيّة (العدد٢٠) –٢٠١٤ (مع تعديل من الطالب).

يمثّل السدّ ركيزة رئيسية في إنتاج الطاقة الكهربائيّة من خلال محطة حديثة، كما يسهم في تأمين مياه الريّ في المناطق الغربيّة. ومع ذلك، فإنّ التدهور الأمنيّ والسياسيّ في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وخاصّة خلال سيطرة تنظيم داعش على المنطقة، أثّر سلبًا على فاعليّة السدّ وكفاءة تشغيله (حسين، ٢٠١٩، ص٦٦).

تُظهر هذه المشاريع أنّ السدود الكبرى في المشرق العربي لا تُستخدم فقط لأغراض اقتصاديّة داخليّة، بل أصبحت أدوات جيوسياسيّة تُوظَّف في النزاعات الإقليميّة حول تقاسم المياه، خصوصًا في ظلّ غياب اتفاقيّات ملزمة وشاملة بين دول المنبع ودول المصبّ. كما تجدر الإشارة إلى أنّ العوامل المعرقلة للتعاون تندرج عمومًا في غياب إطار قانونيّ إقليميّ شامل لتقاسم المياه، تداخل الملفات الأمنيّة مع النزاع المائيّ (مثل الصراع الكردي، أو الملف السوري) وصولًا إلى انعدام الثقة السياسيّة بين الدول الثلاث نتيجة التاريخ المتوتّر وغياب الحوار طويل الأمد.

٨. التوتّرات السياسيّة حول المياه في المشرق العربيّ

شكّلت قضيّة المياه في المشرق العربيّ محورًا مبكرًا من محاور التوتّر السياسيّ بين دول المنبع ودول المصب، ولا سيّما على نهري الفرات ودجلة. بدأت هذه التوتّرات تأخذ طابعًا سياسيًّا علنيًّا مع دخول منتصف القرن العشرين، في ظلّ غياب اتفاقيّات ملزمة وشاملة تنظّم الاستخدام المشترك للموارد المائيّة العابرة للحدود.

ظهرت أولى المؤشّرات على هذه التوتّرات في خمسينيّات القرن الماضي، حين بدأت كلّ من تركيا وسوريا والعراق بوضع خطط وطنيّة لاستثمار مياه الفرات ودجلة من دون تنسيق إقليميّ فعّال. ففي عام ١٩٥٤، أعلنت تركيا نيتّها إنشاء مشاريع ريّ وسدود في جنوب شرق البلاد، بينما كانت العراق وسوريا قد بدأتا مسبقًا تنفيذ مشاريع مماثلة (الرفاعي، ٢٠١٠، ص ٤٣). وقد اشتدّت الخلافات في الستينيّات مع شروع تركيا في بناء مشاريع ضخمة على نهر الفرات، حيث اعتبرت كلّ من سوريا والعراق أنّ هذه المشاريع تُقلّص بشكل خطير حصّتهما المائيّة، وتهدّد الأمن الغذائيّ والسكّانيّ فيهما. في المقابل، رأت تركيا أنّها تملك السيادة الكاملة على مياه الأنهار داخل أراضيها، ورفضت وصف الفرات ودجلة بأنّهما "نهران دوليّان"، بل اعتبرتهما "نهرين عابرين للحدود" (يونس، ٢٠١٣، ص ١٢٦).

وقد بلغت حدّة الخلاف ذروتها في عام ١٩٧٥، عندما قامت سوريا والعراق بحشد عسكري جزئي على حدودهما نتيجة انخفاض منسوب المياه الذي سبّبته مشاريع السدود السوريّة والتركيّة، ممّا استدعى وساطة من جامعة الدول العربية لنزع فتيل الأزمة (الزعبي، ٢٠٠٤، ص ٥٢). ارتبطت معظم هذه التوتّرات بسياسات التنمية الوطنيّة التي تتجاهل الطابع الإقليميّ المشترك للأنهار. كذلك فقد أسهم غياب الاتفاقيّات القانونيّة الواضحة، مثل: اتفاقيّة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائيّة الدولية، في ترك المجال مفتوحًا أمام الصراع بدلًا من التعاون.

٩. الأبعاد القانونيّة ومواقف الدول حول تقاسم مياه الفرات

تُعَدّ مسألة تقاسم مياه الأنهار الدوليّة من القضايا الأكثر تعقيدًا في القانون الدولي، لا سيّما في ظل غياب اتفاقيّات ملزمة وفاعلة بين دول المنبع ودول المصبّ. ظهرت هذه التعقيدات جليًّا في حالة نهري الفرات ودجلة، حيث تختلف الرؤى القانونيّة والسياسيّة بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى. فتركيا تصرّ على أنّ نهري الفرات ودجلة هما "نهران عابران للحدود "،وليس "نهرين دوليين"، وبالتالي فهي تملك حقًا سياديًّا في استثمار المياه ضمن حدودها من دون الرجوع إلى دول المصب. تستند تركيا في ذلك إلى مبدأ "السيادة الإقليميّة المطلقة"، كما

ترفض الانضمام إلى اتفاقيّة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائيّة الدوليّة، بحجّة أنّها لا تضمن لتركيا حقوقًا عادلة (يونس، ٢٠١٣، ص ١٢٦).

تطالب سوريا باعتبار نهر الفرات نهرًا دوليًّا، وتدعو إلى تقاسم منصف ومعقول للمياه، وقد وقّعت مع العراق اتفاقًا عام ١٩٩٠ يحدّد حصص الدولتين من مياه الفرات، حيث تحصل جمهوريّة العراق على ٥٨٪ والجمهورية العربيّة السوريّة على ٤٢٪ من كميّة المياه الواردة من تركيا. كذلك، فإنّ سوريا تظلّ قلقة من عدم التزام تركيا بالكميات المتفق عليها، خصوصًا خلال فترات الجفاف (الزعبي، ٢٠٠٤، ص ٥٣).

يُعدّ العراق الطرف الأكثر هشاشة في هذه المعادلة، كونه آخر دولة على مسار النهرين، ويعتمد اعتمادًا شبه كلّي على مياه الفرات ودجلة لأغراض الريّ والاستهلاك البشريّ. فقد دعا العراق مرارًا إلى عقد اتفاقيّة ثلاثيّة ملزمة لتنظيم الحصص المائيّة، كما احتجّ في عدّة مناسبات لدى الأمم المتّحدة على ما اعتبره "سحبًا مفرطًا" من تركيا وسوريا (الرفاعي، ٢٠١٠، ص ٤٥). كما تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّ اتفاقيّة الأمم المتّحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائيّة الدولية غير الملاحية قد وضعت أسسًا لتقاسم المياه على قاعدة "المنفعة المنصفة والمعقولة"، إلّا أنّ غياب مصادقة الدول الثلاث عليها أضعف فعّاليّتها في هذا السياق، بالإضافة إلى أنه لم يتمّ تفعيل أيّ آليّة تحكيم أو وساطة قانونيّة دائمة بين هذه الدول.

١٠ .البعد الجيوبوليتيكيّ للصراع بين تركيا وسوريا والعراق

يُعدّ الصراع الجيوبوليتيكيّ بين تركيا وسوريا والعراق من أبرز مظاهر التوتّر الإقليميّ في منطقة المشرق العربيّ، وهو صراع متعدّد الأبعاد تتشابك فيه الجغرافيا مع السياسة والمياه مع الأمن القومي. ينبثق هذا الصراع أساسًا من موقع تركيا الجغرافيّ كونها دولة منبع لنهري دجلة والفرات، ما يمنحها تفوقًا مائيًّا وهيمنة إستراتيجيّة على دولتي المصبّ: سوريا والعراق.

١٠ .١. المياه كأداة للهيمنة الجيوبوليتيكيّة

تمثّل المياه جوهر الصراع، حيث تعتمد كلّ من سوريا والعراق بشكل كبير على مياه نهر الفرات الذي ينبع من تركيا، ومع إطلاق أنقرة مشروع "غاب – GAP "(مشروع جنوب شرق الأناضول) في الثمانينيّات، بدأ ميزان القوى الجيوبوليتيكي يميل لصالح تركيا، الأمر الذي أثار مخاوف دمشق وبغداد من تقليص حصصهما المائيّة، وتُوظّف تركيا هذه الورقة ضمن إستراتيجيّتها لتعزيز مكانتها الإقليميّة (الشهابي، ٢٠٢٠، ص ٤٨).

١٠ .٢. التداخل الأمنيّ والقوميّ

يرتبط هذا الصراع الجيوبوليتيكي بالأبعاد الأمنيّة بشكل قويّ حيث إنّ وجود حزب العمال الكردستاني (PKK) في المناطق الحدودية العراقيّة والسوريّة أعطى تركيا ذريعة لتوسيع نفوذها العسكري في البلدين، بذريعة "محاربة الإرهاب". وفي المقابل، تنظر سوريا والعراق بعين الريبة إلى هذه التدخّلات، إذ ترى فيها محاولات تركيّة لتوسيع مجالها الحيويّ في المشرق العربيّ، خاصّة بعد أحداث ما بعد العام ٢٠١١ في سوريا، حيث استثمرت أنقرة في الجماعات المعارضة لنظام الأسد (عساف، ٢٠٢٢، ص ١٠٤).

١٠ .٣. التنافس على النفوذ الإقليميّ

تحاول تركيا ترسيخ دورها كقوة إقليميّة صاعدة، وهو ما يضعها في مواجهة مباشرة مع الأدوار الإقليميّة لكلّ من سوريا والعراق، خاصّةً في المراحل التي تمتّع فيها البلدان بهامش من الاستقلال السياسيّ. كما يتقاطع الصراع الجيوبوليتيكي مع تنافس أوسع في الإقليم يشمل إيران من جهة والخليج العربي من جهة أخرى، ممّا يزيد من تعقيد التوازنات (الهباس، ٢٠١٩، ص ٣٩).

١٠ .٤. مستقبل الصراع الجيوبوليتيكيّ

يتوقّف مستقبل هذا الصراع بين التصعيد أو التفاهم على عوامل عديدة، منها: طبيعة الأنظمة السياسيّة في الدول الثلاث، والتطوّرات الإقليميّة والدوليّة المتعلّقة بالأمن المائيّ والطاقة والتحالفات العسكريّة. فسيناريو التصعيد في الصراع قائمًا مع استمرار مشاريع تركيا المائيّة من دون تفاهمات إقليميّة، واتّساع التدخّلات العسكريّة بحجّة مواجهة التنظيمات الكرديّة. أمّا سيناريو التفاهم مرتبط بفتح باب التسوية الثلاثيّة تحت مظلّة إقليميّة أو دوليّة، لكنّ نجاح ذلك مشروط بحدوث تغيّرات في موازين القوى، أو بوساطة من قوى كبرى (مثل: روسيا أو الصين أو الاتحاد الأوروبي). لذلك، وفي ظلّ غياب اتفاق قانوني ملزم لتقاسم المياه، واستمرار التدخّلات العسكريّة، تبقى احتمالات التصعيد قائمة، ما لم تُفعّل آليات دبلوماسية جديدة تعيد رسم التوازن الجيوبوليتيكي بين الأطراف.

١١. انعكاسات الصراع المائيّ على الاستقرار الإقليميّ

أصبح الصراع على الموارد المائيّة، وخصوصًا مياه دجلة والفرات، أحد العوامل الرئيسيّة المهدّدة للاستقرار الإقليميّ في منطقة المشرق العربي. أسهم اشتداد التنافس على الموارد الطبيعيّة النادرة، وتزايد الضغوط الديموغرافيّة والمناخيّة في تحوّل ملف المياه إلى قضيّة أمن قومي بالنسبة إلى كل من: تركيا، سوريا، والعراق، وهو ما فتح الباب أمام توتّرات دبلوماسيّة، وخطر تصاعد النزاع المفتوح.

١١ .١. تهديد الأمن المائيّ والأمن المجتمعيّ

يعدّ نهرا دجلة والفرات شريان الحياة لسوريا والعراق، حيث يعتمد البلدان بنسبة تفوق ٩٠٪ على مياههما لريّ الأراضي الزراعيّة، وتوفير مياه الشرب والطاقة الكهرومائيّة. أسهم انخفاض منسوب المياه بسبب المشاريع التركية في تراجع الإنتاج الزراعيّ في حوض الفرات، لا سيّما في الرقّة ودير الزور في سوريا، والأنبار والناصرية في العراق، ونزوح آلاف المزارعين إلى المدن، وزيادة معدلات البطالة، واتساع الفجوة الاقتصاديّة بين الأقاليم، إضافة إلى تفكّك شبكات الريّ التقليدية، وارتفاع كلفة توفير المياه الصالحة للشرب، لا سيّما في جنوب العراق. فما بدأ

كسجال تقني حول السدود، أصبح تهديدًا صامتًا للاستقرار المجتمعي والسياسيّ في بلدان المصبّ (حسن، ٢٠٢٠، ص ٤٧).

٢.١١. توتّر العلاقات بين دول الحوض

أسهمت السياسات التركيّة الأحاديّة في تصعيد التوتّرات الإقليميّة حيث اعتبرتا سوريا والعراق أنّ بناء السدود التركيّة على الفرات تجاوز الخطوط الحمراء للعدالة المائيّة. وصلت الاتهامات المتبادلة ذروتها في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٨، حين لوّحت دمشق وبغداد بخيارات ردّ متقدّمة، في ظلّ غياب اتفاق ملزم بين الدول الثلاث حول تقاسم المياه ممّا عزّز حالة عدم الاستقرار والشكّ المتبادل. كما تجدر الإشارة إلى أنّه وعلى الرغم من وجود لجان فنّيّة مشتركة منذ الثمانينيات، فإنّها فشلت في تأسيس إطار قانوني دائم، ممّا جعل الصراع قابلًا للانفجار في أيّ لحظة حسّاسة.

٣.١١. استغلال الجماعات المسلّحة للمياه كسلاح تحوّلت المياه في عدد من النزاعات من مورد طبيعي إلى سلاح إستراتيجيّ، فقد استغلّت الجماعات المسلّحة والمليشيات خصوصًا تنظيم داعش الفراغ في السلطة على ضفاف النهرين حيث سيطر التنظيم في العراق وسوريا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ على سدّ الطبقة في سوريا وسدّ الموصل في العراق واستخدمها للابتزاز والسيطرة.

كما استهدفت بعض الفصائل المقاتلة شبكات المياه، أو قيّدت وصول المياه للمدن المحاصرة كوسيلة ضغط على المدنيين. فقد أكّدت تقارير الأمم المتحدة على أنّ التحكّم بالمياه كان أداة مركزيّة في إستراتيجيّات السيطرة لدى الجماعات المسلّحة في العراق وسوريا بين عامي٢٠١٤ و٢٠١٧ (UN–Water, 2018, p.34). عزّز هذا الواقع من هشاشة الدولة، وعمّق الصراعات الداخلية، ما جعل من ملف المياه عاملًا مضاعفًا لانعدام الاستقرار السياسيّ والأمني.

٤.١١. غياب الحوكمة الإقليميّة للمياه

فشلت محاولات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في فرض اتفاق دائم لتقاسم الحصص، حيث إنّ غياب أي آليّة مؤسّساتيّة إقليميّة فعّالة لإدارة ملف المياه بين تركيا وسوريا والعراق هو نتيجة لاختلاف المرجعيّات القانونية (تركيا تعتبر النهر "عابرًا للحدود" لا دوليًا)، ضعف الإرادة السياسيّة عند أطراف الصراع والتوظيف التركي للمياه كورقة تفاوض في ملفات غير مائيّة كالملف الكردي.

١٢. أثر الصراع المائيّ على الأمن الغذائيّ في سوريا والعراق

شكّل نهرا دجلة والفرات منذ آلاف السنين عماد الزراعة والحضارة في بلاد ما بين النهرين، إلّا أنّ التراجع الحادّ في تدفّق مياههما خلال العقود الأخيرة، نتيجة السياسات التركيّة الأحاديّة للمياه، إضافة إلى الحروب وسوء التخطيط المحلّي، تسبّب في أزمة زراعيّة وغذائيّة متصاعدة في كلّ من سوريا والعراق.

١.١٢.انحسار الرقعة الزراعيّة وتراجع الإنتاج

تُعدّ سوريا والعراق من الدول ذات الاقتصادات الزراعيّة المعتمدة على الريّ النهري، وقد أسفر انخفاض مستويات المياه وانهيار شبكات الريّ التقليدية، خصوصًا في المناطق التي تعتمد على أنظمة السحب من الفرات عن انكماش الرقعة الزراعيّة بنسبة تفوق ٤٠٪ في بعض المناطق، خاصة في الرقة ودير الزور والحسكة بسوريا، وفي الأنبار والناصرية وديالى بالعراق (FAO, 2022, P71).

انخفضت إنتاجية القمح في العراق بنسبة ٧٠٪ خلال عقدين، ليس فقط بسبب المناخ، بل بسبب التحكم التركي بالموارد المائيّة (نقولا، ٢٠٢١، ص٥١). دفعت هذه العوامل كلّ من الجمهورية العربيّة السوريّة وجمهورية العراق إلى الاستيراد لتغطية العجز في الغذاء الأساسي، على الرغم من امتلاكها سابقًا فائضًا تصديريًا.

٢.١٢. تصاعد معدلات النزوح والبطالة

شكّلت أزمة المياه أبرز الأسباب لنزوح عشرات الآلاف من المزارعين من أراضيهم، خصوصًا في حوض الفرات، ما أدّى إلى زيادة البطالة في الأرياف، وانهيار الاقتصاد المحلي في بلدات تعتمد بشكل كامل على الزراعة بالإضافة إلى ظهور العشوائيات في أطراف المدن الكبرى بسبب النزوح الداخلي القسري. تجدر الإشارة إلى أنّه في سوريا، كانت محافظة الحسكة تُعدّ "سلّة غذاء البلاد"، لكنّها بعد اندلاع الحرب في العام ٢٠١١ شهدت جفافًا حادًّا وتسارعًا في وتيرة التملّح وانحسار الموارد، الأمر الذي أفقدها موقعها الزراعيّ المركزيّ (UN-ESCWA, 2019, p.32).

٣.١٢. تعمّق الفجوة الغذائيّة والتبعيّة الخارجيّة

أسهمت التحوّلات الزراعيّة في ازدياد اعتماد العراق وسوريا على استيراد الحبوب والزيوت والسكر من الأسواق العالميّة، وارتفاع أسعار الغذاء محلّيًّا بسبب ضعف الإنتاج وزيادة تكاليف النقل والتخزين. كذلك، فقد تعمّقت الفجوة الغذائيّة بفعل العقوبات الدوليّة على سوريا، وغياب السياسات الزراعيّة في العراق بعد العام ٢٠٠٣. أصبحت سلال الخبز في جمهوريّة العراق (بلد النهرين) تُستورد بعدما كانت تملأ الأسواق قبل عقدين فقط (حسن،٢٠٢٠، ص ٤٨).

١٣. دور الأطراف الدوليّة في الصراع المائيّ بين تركيا وسوريا والعراق

شكّل الصراع المائيّ في حوض نهر الفرات مجالًا نشطًا لتفاعل الأطراف الدولية والمنظّمات الأمميّة التي تباينت أدوارها بين محاولات الوساطة وتقديم الدعم التقني، وبين المساهمة غير المباشرة في تعميق الفجوة بين الأطراف، سواء بسبب التحيّز الجيوسياسيّ، أو بسبب غياب الإرادة السياسيّة لفرض آلية قانونية عادلة.

١.١٣. الأمم المتحدة والمنظّمات التابعة لها (الوساطة التقنيّة من دون قوّة تنفيذيّة)

قدّمت الأمم المتحدة، عبر مؤسّساتها المختلفة مثل UNDP وUN–Water، تقارير وتحليلات فنّيّة متعددة حول أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق. فقد ركّزت هذه المبادرات على دعم برامج الإدارة المستدامة للمياه في العراق وسوريا، وتقديم توصيات تقنية لتقاسم الموارد المائيّة على أسس عادلة، كذلك التحذير من خطر تسييس المياه في تقارير رسمية منذ العام ٢٠٠٥ حتّى اليوم. شكّل غياب الصفة الإلزاميّة لهذه المبادرات، وعدم وجود تفويض دولي لفرض اتفاق ملزم السبب الرئيسي لبقاء دور الأمم المتّحدة في الإطار الاستشاري فقط، من دون القدرة على الوساطة الحقيقيّة بين الأطراف الثلاثة.

٢.١٣. البنك الدوليّ والجهات المانحة (دعم مشروط وضعف التأثير السياسيّ)

أسهم البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدوليّة في دعم مشاريع إدارة المياه في العراق وسوريا بعد العام ٢٠٠٣، لا سيّما في مجالات إعادة تأهيل شبكات الريّ، إدارة الموارد المائيّة بطريقة أكثر كفاءة وتطوير نظم الإنذار المبكر للجفاف. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المبادرات غالبًا ما كانت مشروطة بالإصلاحات الاقتصاديّة، وغير مرتبطة بشكل مباشر بحلّ النزاع مع تركيا، ما جعل أثرها على الخلاف السياسيّ محدودًا.

٣.١٣. القوى الدوليّة الكبرى (بين الحياد والتوظيف السياسيّ)

تعاملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من زاوية "الأمن الإقليميّ" فقط، خاصّة في فترة سيطرة تنظيم داعش على سدود إستراتيجيّة، مثل: سدّ الموصل على الرغم من امتلاكها علاقات وثيقة مع كلّ من أنقرة وبغداد، ولم تبادر أبدًا لرعاية اتفاق مائيّ ثلاثي. كذلك فقد دعمت واشنطن برامج إعادة الإعمار في العراق، لكن من دون ضغط فعليّ على تركيا لتعديل سياساتها المائيّة. أمّا روسيا فقد استثمرت نفوذها في سوريا بعد العام ٢٠١٥ من دون إعطاء أولويّة لملف المياه، ولم تقدّم أيّ مبادرة واضحة لتقاسم الموارد المائيّة، على الرغم من أنّها تملك تأثيرًا مباشرًا على سوريا وإيران وتركيا. كذلك فقد دعم الاتحاد الأوروبي تقنيًّا مشاريع الإدارة المتكاملة للمياه في شمال

العراق، وشارك في تمويل بعض الدراسات حول تقاسم المياه، لكنّه لم يضغط سياسيًّا على تركيا بسبب تعقيدات العلاقة معها كدولة مرشّحة للانضمام لهذا الاتحاد.

٤.١٣. المنظمات الإقليميّة (غياب الفاعلية السياسيّة)

اقتصر موقف جامعة الدول العربيّة على بيانات التضامن العامّة، ولم تنجح في إدراج الملف المائيّ ضمن أولويّاتها. أمّا منظمة التعاون الإسلاميّ فلم تُقدِم على أيّ وساطة حقيقيّة على الرغم من عضويّة الدول الثلاث فيها، وإنّ غياب هيئة دائمة إقليميّة لإدارة النزاعات المائيّة في المشرق العربيّ ترك الساحة مفتوحة أمام التحكّم الأحاديّ.

١٤. السيناريوهات المستقبليّة

تشكّل السيناريوهات المستقبليّة أداة تحليليّة مهمّة لفهم التحوّلات المحتملة في مجال الجيوبوليتيك المائيّ، حيث تساعد على طرح الاحتمالات المتنوّعة التي قد يشهدها مستقبل إدارة الموارد المائيّة في المناطق الحسّاسة. تعتمد هذه السيناريوهات على دراسة العوامل السياسيّة، الاقتصاديّة، البيئيّة والاجتماعيّة التي تؤثّر في العلاقات بين الدول المتشاطئة على الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، ومن أبرز السيناريوهات التي تناولتها الدراسات الحديثة باستعمالنا المنهج الاستشراقيّ، نذكر الآتي:

- التعاون والتنمية المشتركة: في هذا السيناريو، تسود روح الشراكة بين الدول المتشاطئة، ويُعتمد على آليّات تفاوضيّة مستدامة تضمن تقاسمًا عادلًا للمياه، وتنفيذ مشاريع تنمويّة مشتركة، كتحلية المياه، تحسين كفاءة الريّ، وإدارة مستدامة للحوض المائيّ. يُعدّ هذا السيناريو مثالًا على تحوّل المياه من مورد صراع إلى أداة للتكامل الإقليميّ (Zeitoun & Warner, 2006, p.458).

- التصعيد والصراع المائيّ: في هذا الاحتمال، تفشل الجهود التفاوضيّة بسبب التباينات الاقتصاديّة والسياسيّة، إضافة إلى التغيّرات المناخيّة التي تقلّص الموارد المائيّة المتاحة، ممّا يؤدّي إلى تصاعد النزاعات حول حصص المياه، واستخدام المياه كوسيلة للضغط السياسيّ (Dinar, 2014, p.186).
- التقادم والتدهور البيئيّ: يتّسم هذا السيناريو بعدم اتخاذ تدابير جذريّة للحفاظ على الموارد المائيّة، ممّا يؤدي إلى تدهور نوعيّة المياه، زيادة التلوث، وانخفاض القدرة الإنتاجيّة للأنظمة المائيّة، ممّا يزيد من هشاشة الأمن المائيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في المناطق المعنيّة (Grey & Sadoff, 2007, p.562) .
- كما تعدّ هذه الدراسات أنّ المشاريع المستقبليّة ليست ثابتة، بل هي قابلة للتبدّل حسب تطوّرات السياسات الدوليّة، الابتكارات التكنولوجيّة، والتغيّرات المناخيّة. ومن ثمّ، فإنّ بناء قدرات التكيّف والتفاوض، والاستثمار في البنية التحتيّة المائيّة، تُعدّ من العوامل الحاسمة لتوجيه هذه المشاريع نحو مسارات أكثر إيجابيّة.

وعلى الرغم من وجود خلافات تاريخيّة حول حصص المياه، إلّا أنّ إمكانيّة التوصّل إلى اتفاقات مشتركة ما زالت قائمة، ويمكن تلخيص عوامل تعزيز هذه الإمكانيّة في النقاط الآتية:

- الاعتراف المتبادل بالحاجة للتعاون: تدرك الدول الثلاث أهميّة النهر كمورد مشترك لا يمكن لأحدهم السيطرة عليه منفردًا، ما يدفعها إلى البحث عن حلول تفاوضيّة تضمن استدامة الاستخدام وتقليل الخسائر، خاصّة مع تفاقم تأثيرات التغيّر المناخيّ الذي يزيد من ندرة المياه (Kibaroglu, 2014, p.178).
- المشاريع المشتركة وتبادل المعلومات: يمكن بناء آليّات لمشاركة البيانات الهيدرولوجيّة والمناخيّة بين الدول، إضافة إلى تنفيذ مشاريع تنمويّة مشتركة مثل تحسين شبكات الريّ والكهرباء، ممّا يعزّز الثقة ويشجّع على صياغة اتفاقيّات شاملة (Cooley et al., 2017, p.60).
- الدور الإقليميّ والدوليّ: يمكن للمنظّمات الدوليّة والإقليميّة أن تلعب دور الوساطة، وتقديم الدعم التقنيّ والماليّ للمساعدة في بناء القدرات التفاوضيّة، فضلًا عن مراقبة تنفيذ الاتفاقات، كما يجب أن يدعم البنك الدوليّ مبادرات التعاون المائيّ (Tignino & McIntyre, 2017, p.182).

- الإطار القانونيّ المتكامل: على الرغم من غياب اتفاق شامل وملزم حتّى الآن، إلّا أنّ الاستناد إلى مبادئ القانون الدوليّ في الموارد المائيّة العابرة، كالإنصاف وعدم الإضرار بالدول الأخرى، يشكّل قاعدة انطلاق لتعزيز التفاهم المشترك (Al-Ansari, 2013, p.672).

مع ذلك، تواجه هذه الجهود تحدّيات كبيرة، منها الخلافات السياسيّة الداخليّة في الدول المعنيّة، والاختلاف في مستويات التنمية والقدرات الفنّيّة، بالإضافة إلى التوتّرات الأمنيّة التي قد تؤثّر سلبًا على عمليّة التفاوض.

١٥. نتائج الدراسة

توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

-يمتلك نهر الفرات خصائص جغرافيّة مميّزة، وقد شكّل موقعه الإستراتيجيّ نقطة للصراعات والخلافات السياسيّة بين كلّ من تركيا وسوريا والعراق.

-إنّ الصراع حول مياه نهر الفرات قضيّة مركّبة تتداخل فيها الجغرافيا الطبيعيّة والسياسيّة، فالمشكلة ليست نقصًا بالمياه فحسب، بل هي مسألة توزيع جغرافيّ غير عادل وسياسات معقّدة.

-يمثّل نهر الفرات أداة ضغط جيوبوليتيكيّة تمارسها تركيا على كلّ من سوريا والعراق في سياق إقليميّ متوتّر بحيث تمتلك تركيا موقعًا جغرافيًّا يمكنّها من التحكّم بمصدر نهر الفرات، ما يجعلها الطرف الأقوى مائيًّا في المعادلة.

-تحوّل ملف المياه إلى قضيّة أمن قومي بالنسبة إلى كلّ من تركيا، سوريا، والعراق في ظلّ التنافس الشديد على الموارد الطبيعيّة، وتزايد الضغوط الديموغرافيّة والمناخيّة، وهو ما فتح الباب أمام توتّرات دبلوماسيّة، وخطر تصاعد النزاع المفتوح الذي أصبح يمثّل أحد العوامل الرئيسيّة المهدّدة للاستقرار الإقليميّ في منطقة المشرق العربي.

-السير باتفاقيّات مشتركة بين الدول المتشاطئة لنهر الفرات بالاعتماد على آليّات تفاوضيّة مستدامة تضمن تقاسمًا عادلًا للمياه، وتنفيذ مشاريع تنمويّة مشتركة يمكن أن يشكّل حلًّا لهذا الصراع الجيوبوليتيكيّ.

الخاتمة

يعدّ الصراع حول مياه نهر الفرات قضيّة مركبة تتداخل فيها الجغرافيا الطبيعيّة والسياسيّة، فالمشكلة ليست نقصًا بالمياه فحسب، بل هي مسألة توزيع جغرافيّ غير عادل وسياسات معقّدة. وفي ظلّ التنافس الشديد على الموارد الطبيعيّة، وتزايد الضغوط الديموغرافيّة والمناخيّة تحوّل ملف المياه إلى قضيّة أمن قومي بالنسبة إلى كلّ من تركيا، سوريا، والعراق، وهو ما فتح الباب أمام توتّرات دبلوماسيّة، وخطر تصاعد النزاع المفتوح الذي أصبح يمثلً أحد العوامل الرئيسيّة المهدّدة للاستقرار الإقليميّ في منطقة المشرق العربي.

وتظهر هذه الدراسة إلى أنّ مواجهة هذا الصراع تتطلّب رؤية شاملة تتكامل فيها الجغرافيا مع السياسيّة والاقتصاد، للوصول إلى اتفاقيّات مشتركة ومستدامة بين الدول المتشاطئة، وهو الأمر الذي يعتمد على آليّات تفاوضيّة مستدامة تضمن تقاسمًا عادلًا للمياه، وتنفيذ مشاريع تنمويّة مشتركة قادرة على حماية الإنسان والبيئة معًا، إلّا أنّه يتطلّب حلًّا جذريًّا للتحدّيات المتعدّدة، ومنها: الخلافات السياسيّة الداخلية في الدول المعنيّة، الاختلاف في مستويات التنمية والقدرات الفنّيّة، التوتّرات الأمنيّة التي قد تؤثّر سلبًا على عمليّة التفاوض، وذلك من أجل ضمان الإفادة الكاملة من هذا الاتفاقيّات في المستقبل.

المراجع العربية

- البياتي، راجي، (٢٠١٩). "المشاريع المائيّة التركية وأثرها على العلاقات العراقيّة – التركية. مجلة **العلوم الاقتصاديّة والادارية** (٣٩)، ١٠٢-١١٨.

- الجعفري، محمد، (٢٠١٥). **إدارة الموارد المائيّة في العراق بعد العام ٢٠٠٣: التحديات والسياسات**. بغداد: دار الحكمة.

- الحاج، أمين، (٢٠١٤). "المياه والصراع في الشرق الأوسط: حوض الفرات نموذجًا. مجلة **السياسة الدولية** (١٩٨)، ١١٢-١٢٨.
- حربي، محمود، (١٩٩٧). ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط. مجلة **المستقبل العربي** (١٩٦)، ٢٧-٤١.
- حسن، فادي، (٢٠٢٠). **الأمن المائيّ والصراعات في الشرق الأوسط: دراسة في النزاع التركي – العربي**. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- حسين، رائد، (٢٠١٩). تداعيات الصراع على البنية التحتية المائيّة في العراق: سد حديثة نموذجًا. مجلة **الدراسات الجغرافيّة العراقيّة** (١٤)، ٥٥-٧٣.
- خليل، عبد الكريم، (٢٠١٨). **إدارة المياه في الوطن العربي: التحدّيات والفرص**. دمشق: دار الفكر.
- دراوشة، حميد، (٢٠١٧). "الجيوبوليتيك المائيّ في الوطن العربي". مجلة **دراسات الشرق الأوسط** (٢)، ٦٧-٨٩.
- الرفاعي، كمال، (٢٠١٠). **مشروع جنوب شرق الاناضول وأثره على الأمن المائيّ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزعبي، نزار، (٢٠٠٤). **السياسات المائيّة في سوريا، إدارة الموارد وتحديات الأمن المائيّ**. دمشق: دار الفكر.
- سلامة، رمزي، (٢٠٠١). **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية** (١). الاسكندرية: منشأة المعارف.
- سلمان وآخرون، (٢٠١٤). الآثار البيئية للسدود المائيّة في العراق. مجلة **البحوث الجغرافيّة** (٢٠)، ٢١-٤٤.

- سليمان، سعاد، (٢٠١١). "الصراع المائيّ في حوضي دجلة والفرات: رؤية استراتيجية". مجلة **المستقبل العربي** (٣٨٩)، ٧٤-٩١.
- الشهابي، محمود، (٢٠٢٠). السياسة المائيّة التركية وإنعكاساتها على الأمن المائيّ العربي: دراسة في الجيوبوليتيكا المائيّة. مجلة **دراسات الشرق الأوسط** (١٢)، ٤٥-٦٧.
- الطفيلي، هشام، (٢٠١٦). سد الفرات وتحولات الاستخدام الزراعي في وادي الفرات السوري. مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية** (٣٨)، ٩٧-١١٢.
- عساف، نزيه، (٢٠٢٢). تركيا والصراع في سوريا: الأبعاد الجيوبوليتيكية والامنية. مجلة **السياسات الدولية** (١١٤)، ٩٨-١٢١.
- موقع وزارة الموارد المائيّة (جمهورية العراق)، (٢٠٢٥). **خريطة تظهر حوض نهر الفرات**. تم الإسترجاع من: https: //mowr.gov.iq (مع تعديل من الطالب).
- نقولا، نادر، (٢٠٢١). **الزراعة والأمن الغذائي في ظل النزاعات المائيّة**. بيروت: المؤسسة اللبنانية للدراسات الزراعيّة.
- الهباس، سليمان، (٢٠١٩). **جيوبوليتكا المياه في الشرق الأوسط: تركيا والعراق وسوريا نموذجًا**. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- يونس، فراس، (٢٠١٣). **المياه والسياسة في الشرق الأوسط: الجغرافيا والسلطة والهويات**. عمان: المؤسسة العربية للدراسات.

المراجع الأجنبية

- Al-Ansari, N. (2013). Management of water resources in Iraq: Perspectives and prognoses. *Journal of Advanced Science and Engineering Research*, 3(1), 667-684.

- Cohen, S. B. (1991). *Geopolitics of Water in the Middle East: The Hydropolitical Implications of the Peace Process*. *Middle Eastern Studies*, 27(3), 375-390.
- Cooley, H., Ajami, N., & Wolf, A. (2017). *Water and security in the Middle East and North Africa: Challenges and opportunities*. Pacific Institute.
- Dinar, S. (2014). *Water, conflicts, and cooperation: lessons from the Middle East.*
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2009). *Aquastat Survey – Syria, Iraq, Turkey*. Rome: United Nations FAO.
- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). *Managing water under uncertainty and risk in the near east and North Africa.* Rome: United Nations FAO.
- Grey, D., & Sadoff, C.W (2007). *Sink or Swim? Water security for growth and development*. Water Policy, 9, 545-571.
- Kibaroglu, A. (2002). *Building a Regime for the Waters of the Euphrates-Tigris River Basin*. Kluwer Law International.
- Kibaroglu, A. (2014). *The Euphrates – Tigris river basin: political realities and legal challenges to water sharing.39.* Kluwer Law International.
- Salman، S. M. A. (2004). *Legal Regime for the Utilization of International Watercourses: Some Suggestions for the International Law Commission's Draft Articles*. *Natural Resources Forum*, 28(1), 90-98.
- Schmandt, J., & Burroughs, R. (2001). *Sustainability of Water Resources in the Lower Middle East*. *Water International*, 26(4), 445-454.
- Tignino, M., & McIntyre, O. (2017). *International water law and the fight against climate change*. Brill Nijhoff.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2010). *Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future*. New York.

- United Nations Water (UN-Water). (2018). *Water and armed conflicts: Report of the UN-Water Task Forse.* Geneva: United Nations water coordination Mechanism.
- United Nations Escwa. (2019). *Policy Recommendations for shared water Resources Management in the Arab Region.* Beirut.
- United Nations Escwa. (2013). *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia.* Beirut.
- Zawahri, N., & Mitchell, S. (2011). Fragmented Governance of International Rivers: Negotiating Bilateral versus Multilateral Treaties. *International Studies Quarterly*, 55(3), 903-926.
- Zeitoun, M.; Warner, J. (2006). *Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts*. Water Policy, 8(5), 435-460.